الفصل الثاني

العنف الجماعي

لا يمكن حصر دراسة العنف بالعنف الذي يصدر عن أفراد فقط، فالعنف الذي يصدر عن جماعات أو منظمات أو غيرها هو الأكثر تنكيلا وقتلا لأرواح بريئة. والعنف الجماعي هو نتيجة عوامل اجتماعية كالشغب والثورات، أو الحروب التي تتسبب بقتل أعداد كبيرة من الأبرياء، وتتسبب أيضاً بانحرافات سلوكية، وأضرار نفسية بالغة الخطورة، على مدى أجيال.

الحرب

الحرب أسوأ ظاهرة اجتماعية، وأسوأ وسائل القتل والدمار والتنكيل، فهي ظاهرة قديمة نشأت عن الأنانية، والجشع، ورغبة التسلط ؛ وهي تشرع العنف بكل وحشيته وقذارته. وهل من المعقول أن يصبح العنف مألوفاً! وهل يمكن لعقل بشري أن يقبل بفظاعة ما يجري، والذين يخططون للحرب هل يمكن أن يكونوا من الأسوياء؟ وإذا كان الضمير يتحكم بالإنسان العاقل فيمنعه من التسبب بالأذى للغير، وإذا كانت أي مخالفة للضمير تسبب للمخالف حالة صراع مع النفس لا تنتهي؛ فهل يمكن لضمائر هؤلاء القتلة أن تبقى في سبات!. فالحق يُقال: كل من يُطرب للحرب ويتعطش للدم، ليس سوى شيطان ميال للعدوان ولا يستحق صفة إنسان.

والحرب دائماً تُواجه بالحرب. وأثناء الحرب تختلط الأمور ويتوارى الحق، وتندفع الجموع نحو الفوضى، ومستقبل الفتنة المجهول. هذه المشاهد المروعة التي تظهر كل يوم عبر الإعلام، ليست القتل والدمار فحسب، إنما هي تدمير للنفس البشرية وقتل للأحاسيس والمشاعر، ولن يستفيد منها غير المتاجرين بالسلاح، وأصحاب الشهوة إلى السلطة والمال. فمنذ عهود طويلة والحروب تحصد الملايين من البشر، فلا الموت توقف، ولا الاغتيالات، والأسباب دائماً، الطمع، والاستعمار، والنرجسية. والحروب التي اشتعلت منذ عهود لم تحقق الوعود ولا مصالح الشعوب، بل ساهمت في تحقيق مصالح الدول التي تعمل على تطوير أسلحتها، وتعزيز نفوذها ومضاعفة أرباحها؛ ليدفع الثمن الملايين من الأبرياء والعزل. ماذا حققت الحروب والثورات منذ بداية التاريخ حتى اليوم؟ هل اختفت مظاهر البؤس والتشرد، هل تلاشت الإقطاعية! وتحققت العدالة! واختفت الطبقية!... دماء الآباء والأبناء غُسلت مع الأيام، ولكن الدموع بقيت؛ فالتاريخ غير التأريخ، ووقائع الميدان غير الذاكرة والنسيان، أو التحريف المتعمد من قبل الإنسان؛ فكم من مؤرخ كتب دون أن يتأكد من مصدر الخبر، ولم يبحث عن القرائن أو العِبر، وكان من الواجب أن لا يتجاهل الحقيقة خدمةً لرأي أو لجماعة. وما أكثر الذين يلفقون الأخبار للدعاية، وللتأثير على عواطف الجماعات المحايدة، بقصد تحقيق منافع خاصة، أو بقصد إثارة الفتن.

والحروب ليست من صنع رجل واحد، فهي تأتي نتيجة المنظومات الاجتماعية كالأحزاب السياسية، أو نظام السلطة، أو الحركات الثورية والانقلابات وغيرها، وفي حال نشوبها لا تستثني أحداً، حتى الفريق الرابح قد خسر الكثير، وكان يمكن أن يقلص من حجم الخسارة لو آثر الحوار والحكمة، وأحياناً قد تقتضي المصلحة أكذوبة أو ربما حيلة لوقف الغوغاء وفوضى

الدماء، فهناك من لا تنفع بينهم غير الحيلة والحكمة. ودائماً الخسارة تلحق بالملايين من الأبرياء والعزل. فلا أرباح ولا عدالة تتحقق حين يُقتل الأطفال؛ فقط كل ما يتحقق هو الدمار والخراب والرعب.

والحرب لا تعني فقط الموت والدمار، بل تعني أيضاً الانحطاط الأخلاقي، وانعدام القيم، وكل أشكال الإجرام، بالإضافة إلى التهجير والتشريد والبطالة، وتزايد الأمراض الجسدية والنفسية، وحرمان الكثيرين من متابعة التعليم، وبالتالي التجهيل الذي يُفسح المجال للتمادي في نشر سموم الفساد والموبقات؛ والأخطر من هذا كله تأثير الصدمات على الأطفال، على جيل المستقبل؛ فتأثير الصدمات على الأطفال أقوى بكثير من تأثيرها على الكبار، بسبب النقص في نمو المهارات، وآليات الدفاع عند الطفل. وهذه الصدمات تصاحبها حالات من الفوبيا المزمنة وتكون نتيجتها الكوابيس، والصداع، والتبول اللاإرادي، والانزواء، والعنف، مما يؤثر على قدراتهم العقلية، وتحولهم في المستقبل إلى أشخاص قلقين واتكاليين أو عنيفين.

وتعتبر الحروب الأهلية من أكثر الظواهر المتسببة في توسيع رقعة العنف بين الجماعات، وغالباً ما تساهم السياسة في تعميق الانقسامات، بين الناس. وبعض الجهات السياسية تستغل الأقليات وخاصةً في بعض المناطق المهمشة وبين طبقات المعدمين لزيادة التعبئة، وتكرار الحوادث العنيفة. ولكسب تأييد هذه الطبقات الفقيرة التي تعاني من الحرمان، أو الغير ممثلة سياسياً يتم تقديم بعض المساعدات الهزيلة التي إن دلت على شيء لا تدل إلا على نقص العدالة الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للحصص، والغاية ليست المساعدة بل دفع الجماهير باتجاه الفوضى.

برتراند رسل يقدم تصويراً رائعاً عن اندفاع الناس أثناء الحرب دون أن يدركوا نتائج اندفاعهم فيقول: " الحرب تنبع من الطبيعة الإنسانية عامة. أناس تعمل في

داخلهم الشهوات، ولو تحرر التفكير قليلاً من سيطرة الشهوات لكان بإمكان الناس أن يحفظوا عقولهم من ارتفاع حرارة حمى الحرب، ولكان الخلاف سوي بمودة. إننا مسيرون في الجزء الأكثر غريزية من طبيعتنا بميول إلى القيام بنشاط ما وليس برغائب في غاية ما. يركض الأطفال ويصيحون ليس لأنهم يتوقعون أي جزاء من إنجاز ذلك، بل لأنهم يشعرون بميل مباشر إلى الركض والصياح، وتنبح الكلاب أيضاً في وجه القمر ليس لأنها تعتبر ذلك مفيداً بل لأنها تشعر بميل إلى النباح. إن ما يدفع الناس إلى الاقتتال هو ميل غريزي فقط... إن الحرب هي اشتباك بين مجموعتين من الناس تحاول كل جهة منهما أن تقتل أو تشوه أكبر عدد من الجهة الأخرى رغبةً في تحقيق بغيتها، والبغية المنشودة هي على العموم أما سلطة أو ثروة. التسلط على الآخرين لذة مثلما العيش على جني أتعابهم لذة أيضاً. يستطيع من ينتصر في الحرب أن يتنعم بهذه الملذات وأن يحرم المنهزمين منها. ولكن الحرب هي مثل كل تصرفات الإنسان الغريزية لا تحدث بسبب الغاية التي تنشدها، أكثر مما تحدث بسبب الميل نحو التصرف ذاته، غالباً ما يرغب الناس في غاية ما ليس من أجل الغاية ذاتها بل لأن طبيعتهم تتطلب الأفعال التي تقود إلى هذه الغاية. وهكذا هي الحال مع الحرب." [14]

التقنية والحرب

وعلى ما يبدوا أن الإنسان كلما ازداد تطوراً ازداد توحشاً، فالعلم ساعد على تطوير الأسلحة، التي باتت تهدد العالم كله. " إن النفقات على الجيوش في

[14] أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ص 14 – 65.

العالم في ثمانينات القرن الماضي زادت على 600 مليار دولار وهي تعادل ضعف الدخل الكلي للنصف الأفقر من الجنس البشري، ومخزون العالم من الأسلحة النووية يعادل 4 أطنان من مادة الـ T N T الشديدة الانفجار للشخص الواحد من سكان العالم." [15]

" وفي عام 1981 بلغت النفقات العسكرية مقدار 550 إلى 600 مليار دولار ووصل الرقم عام 1990، 450 ملياراً من الدولارات. وبلغ ما أنفقته دول العالم في عام 1982 على قواتها المسلحة ما يعادل 650 بليون دولار، وهو أكثر من مليون دولار في الدقيقة.

هذه هي صورة العنف المنظم الجماعي وهو أخطر أنواع العنف لأنه يضع مصير البشرية كله فوق ورقة جافة وسط عواصف الصراع الدائم والحروب اليومية". [16] واللوم لا يوجه إلى الدول التي لا تملك في يدها القرار، أو إلى الشعوب المقهورة المستبعدة عن مراكز القرارات، أو إلى فئات يسيطر الجهل على عقولها، بل كل المسؤولية تقع على من يملك القوة والسلطة. وأين هي هذه الدول التي تدعي البراءة، وتنادي بالديمقراطية، ومكافحة الإرهاب؛ فهل العناوين الموجهة إلى العالم اليوم تتوافق مع الواقع. إن بيع الأسلحة والتشجيع على الحرب يعني التشجيع على العنف، فالأسلحة تُستخدم لدعم الثورات داخل الدول، وهذا يعني التصعيد من حدة العنف. وأين هي هذه الديمقراطية المزعومة طالما أن الممول الأول للعنف والهدم والجوع هو سياسات الدول الكبرى، ورفض هذه الدول وقف ضخ الأسلحة يعني التشجيع على القتل.

" إن الأطراف الأساسية الموردة للأسلحة في السوق العالمية هي الدول الثماني الكبرى، وهي المسئولة عن 84 ٪ من الأسلحة التي بيعت في الفترة بين 1998

[15] مجلة عالم الفكر، المجلد 36، ص 248.

[16] العنف والإنسان ص 8.

و 2003. واليابان الدولة الوحيدة غير الغربية بين "الثماني الكبرى" وهي الدولة الوحيدة أيضاً من بينها التي تمتنع عن هذه التجارة. وقد كانت الولايات المتحدة وحدها مسؤولة عن نحو نصف الكمية التي بيعت في السوق العالمية، مع ذهاب ثلثي صادراتها من هذه الأسلحة إلى الدول النامية، ومن ضمنها أفريقيا. والأسلحة تسبب ليس فقط نتائج دموية، ولكن أيضاً لها آثار مهلكة على الاقتصاد، ونظم الحكم والمجتمع." [17]

لقد سجلت أمريكا أكبر انفاق على التسلح بالأرقام المطلقة، وأعلى مبيعات الأسلحة بين دول العالم. " ومن منظور الأمن القومي، يعادل انفاق الولايات المتحدة اليوم على التسلح تقريباً ما ينفقه العالم أجمع في هذا المجال، وإذا جمعنا النفقات العسكرية والأمنية الأخرى للولايات المتحدة لبلغ الإجمالي أكثر من تريليون دولار سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن أمريكا تملأ العالم اليوم بقواعدها وثكناتها العسكرية. ومع أن البنتاغون يورد رسمياً وجود 660 قاعدة عسكرية فقط في 38 بلداً، إلا أن هناك قواعد غير مذكورة في أفغانستان وغيرها. كما لديها أنشطة استخبارية في 40٪ من دول العالم البالغ عددها 192." [18] "وقد بلغ تعداد القوات المسلحة في بلدان حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو- قبل تفككه- أكثر من اثني عشر مليون جندي. وقدر أن ما ملكته القوتان العظمتان مجتمعتين من الأسلحة الإستراتيجية (العابرة للقارات) لا يقل عن 000، 15 سلاح نووي، وما ملكتاه من الأسلحة التكتيكية (القصيرة المدى) لا يقل عن 27000 سلاح نووي. فهذه الرؤوس الناسفة التي يبلغ مجموعها 000، 50 تقريباً لها قدرة تدميرية تفوق مليون مرة القوة التدميرية لقنبلة هيروشيما... ولكي ندرك مدى ضخامة صناعة الأسلحة

[17] الهوية والعنف، ص 103.

[18] مجلة الثقافة العالمية العدد 166 ص 129.

علينا أن لا نتأمل في كميتها فحسب بل في تكاليفها. إن النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للدفاع عام 1982 بلغت 5٪ تقريباً في بريطانيا، و6٪ في الولايات المتحدة، و 9٪ في الاتحاد السوفياتي. وبلغت أعلى من ذلك بكثير في بعض بلدان العالم الثالث. وفي عام 1982 بلغ ما أنفقته دول العالم مجتمعة على قواتها المسلحة ما يعادل 650 بليون دولار في العام، وهذا يزيد عن واحد من عشرين من دخلها الإجمالي السنوي في العام. وهو أيضاً أكثر من مليون دولار في الدقيقة. قال الرئيس إيزنهاور مرة: "إن كل مدفع يُصنع وكل سفينة حربية تنزل إلى الماء وكل صاروخ يُطلق يدل على مبلغ من المال سُرق من الذين يعانون من الجوع ولا يُعطون طعاماً والذين يرتجفون من البرد ولا تُقدم لهم الملابس" ومع أن تعبيره عن السرقة كان تعبيراً بلاغياً أكثر من كونه حقيقة اقتصادية، فقد عبر عن إحساسه بالسخط على التفاوت القائم بين نفقات التسلح ونفقات التنمية. فماذا كان سيقول لو اطلع على الترسانة النووية في أيامنا هذه؟ وكيف يمكن إيجاد علاقة بين آلاف الملايين التي تُنفق على الأسلحة، وبين الملايين الثمانمائة من الناس المعدمين في العالم؟" [19]

وهذا الكلام هو حقيقة اليوم بالاستناد إلى أرقام واقعية. يكفي معرفة أن حوالي خمسين مليون أمريكي يعيشون اليوم في براثن الفقر، أي واحد من كل ستة مواطنين. وحوالي نصف العائلات الأمريكية اليوم تعيش على الراتب الشهري أقل من 400 دولار بالنسبة لعائلة مكونة من أربعة أشخاص.

[19] المسيحية والقضايا المعاصرة، ص 89.

إذا كانت الحرب تعني القتل، فهل للقتل مبررات؟

القتل ليس من الأمور التي يرضى عنها الضمير البشري، وسفك الدماء لم يكن يوماً من الأمور العادية المستحبة عند أي شعب من الشعوب. وجميع السلوكيات الخاطئة التي تهدد استقرار الإنسان وتسبب له الأذى منبوذة بالإجمال، ولها عقاب صارم، سواء في الأديان أو في القوانين الوضعية، وفي الأديان لها عقاب مضاعف لا يقتصر على الحياة الدنيا بل يستمر العقاب في الآخرة أيضاً، ليطال الجانب الروحي؛ فالقتل في **القرآن** كما في **الإنجيل** لم يكن من الأمور المستحبة، ولا يجوز لأي إنسان أن يقتل، أو يحكم على آخر بالقتل، مهما كانت الأسباب. " والدماء التي تُراق ظلماً وعدواناً هي أول ما يحاسب عنها العبد يوم القيامة، بما يدل على فظاعة الاعتداء على الإنسان في روحه أو أعضائه، فقد روى بعض أئمة الحديث عن **عبد الله بن مسعود عن النبي (ص)** قال:" **أول ما يُقضى به بين الناس يوم القيامة في الدماء.**" وفي رواية أخرى:"**أول ما يحاسب به العبد الصلاة، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء.**" وفي التخويف من الاعتداء على دماء الناس: **وأن المؤمن يرجى له الخير والتوبة عن خطاياه ما لم يقارف عدواناً على الدماء.** في ذلك قد روى **البخاري** وأبو **داوود** عن **أبي عمر** عن **النبي(ص)** قال:"**لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً.**" وفي رواية عن **أبي داوود والنسائي** عن **النبي(ص)**:"**كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا من مات مشركاً أو مؤمن قتل مؤمناً متعمداً.**" وفي حديث آخر رواه **الترمذي** يكشف عن هول هذه الجريمة الفادحة النكراء بما ترتجف له فرائض المؤمن فقد قال **النبي(ص)**:" **لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار.**" [20]

[20] الإنسان في الإسلام، ص 240.

وكذلك العقيدة **المسيحية** رفضت العنف، وتضمنت عقيدتها مبادئ رفض الحرب والعنف.(**من ضرب إنساناً فمات يُقتل قتلا**.)(خروج 21- 12) **السيد المسيح** كان يرفض القتل، وإذا كانت الوصية الأولى في **الإنجيل "لا تقتل"** يصبح القتل لأي كان محرماً.(**قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تقتل. ومن قتل يكون مستوجب الحكم.**)(متى 5- 21). القديس **توما الأكويني**(1225- 1275) أعلن عدم جواز القتل، حتى للحاكم المستبد، فالقتل عمل لا يرضي الله، والسلطة الإلهية وحدها يمكنها أن تعاقب المجرم.

وفي الديانات الشرقية **كالهندوسية والبوذية** كان لا يقتصر التحريم على قتل الإنسان فقط، بل كان التحريم يطال كل الكائنات الحية. فالاقتراب من **الله** يحصل عن طريق مجموعة من النذور أهمها: **اللاعنف**. واللاعنف يتطلب عدم قتل أي من الكائنات الحية وبالتالي الامتناع عن **أكل اللحوم، ثم الصدق والامتناع عن السرقة، والعفة والزهد وعدم التعلق بشيء من طيبات الدنيا**، ومن هذه الطرق يمكن الوصول إلى السلام والسكينة اللذان يحدان من الأعمال العنيفة ومن الضيق. **بوذا** يرى أن من الحمق أن يحارب الناس بعضهم بعضا من أجل الحياة الدنيا العابرة. ولعل أبرز مثال على الشعوب المسالمة هو شعب التيبت في شمال الهند .

كيف يمكن للأفراد أن يؤدوا أعمالاً مخالفة للضمير؟

باسكال يتساءل:" هل هناك ما هو أدعى إلى السخرية من أن يكون للإنسان الحق في قتلي لأنه يُقيم على الشاطئ الآخر من الماء، وأن أميره متشاجر مع أميري، بينما أنا ليس بيني وبينه أي خصومة."

هناك أعمال عدوانية ترتكب من قبل أفراد دون أن يشعروا بالحرج أو تأنيب الضمير وخاصة إذا كانوا تحت تأثير السلطة، فتسلط السلطة، أو التخويف مسألة تستحق الدراسة.

فإذا نظرنا في ظروف الحروب فإلى أي مدى يمكن اعتبار المقاتل مسؤولاً عن أعمال الإبادة أو التعذيب، إذا كان يقوم بتنفيذ الأوامر الصادرة عن السلطات العليا، والتي تقوم بمعاقبته إذا لم يلتزم بهذه الأوامر. وكيف يمكن أن نميز بين الجندي النظامي الذي يدافع عن الوطن والمواطنين، وبين الجندي المحتل؛ وفي هذه الحالة من يتحمل تأنيب الضمير؟ ولكن هل يمكن للإنسان أن يطيع الأوامر ويقوم بالقتل حين تتعارض الأوامر مع ضميره؟. "**هوبز**" يقول: إن الأمر المنفذ ليس يعني مسؤولية منفذه وإنما يعني مسؤولية السلطة التي أعطته، ولكن السلطة تعلو على الأحكام المعنوية للشخص عندما يكون الإثنان في حالة صراع. وقانون محكمة الجزاء الدولية ليوغسلافيا وكذلك لروندا وقانون محكمة الجزاء الدولية جميعها تنص في موادها (753-653and 25) على مبدأ المسؤولية الجزائية للقادة أو المسؤولين، وهذا يعني أن الجريمة التي ترتكب من قبل ضابط يمكن أن يكون مسؤولاً عن ارتكابها أو ارتكاب جزء منها قائده أو المسؤول عنه لأنه لم يتخذ الإجراءات الضرورية لمنع وقوعها.

" إن الأفراد تحت السلطان يؤدون أفعالاً تبدوا مخالفة للضمير، لكنه من غير الحقيقي القول بأن الإحساس المعنوي قد اختفى، فبدلاً من ذلك يغير موقعه بشكل راديكالي وبمجرد دخول الشخص في نظام السلطة، فهو لا يستجيب للأحاسيس المعنوية للأفعال التي يرتكبها، ويتجه هذا الاعتبار المعنوي نحو اعتبار آخر هو كيف يكون في نظر السلطة. في وقت الحرب لا يسأل الجندي هل من الجيد أو السيء أن يقصف قرية صغيرة وهو لا يجرب الخجل أو الندم في تحطيم القرية، وقد يشعر بالخجل أو بالفخر طبقاً لطبيعة المهمة التي يُكلف بها. وتعمل قوة نفسية أخرى في هذا الوضع يمكن تسميتها (نفي الوجود الإنساني) فلعقود خلت ناقش علماء النفس الميل البدائي بين الناس للتحول إلى العناصر الأولية غير الحية والتي تهدم الصفات الأساسية للنوع البشري، والميول الشاذة غير الاعتبارية هي التي تُعزى إلى الصفات غير الشخصية للقوى التي هي في أساسها إنسانية من حيث الأصل والاستمرارية. ويعامل البعض أنظمة الأصل البشري كما لو أنها فوق أو خارج أي عنصر بشري، وخارج نطاق التحكم في النزوات والمشاعر الإنسانية، وتجاهل العنصر الإنساني خلف المؤسسات والأنظمة. لقد سجل صحفي حديثاً مع طيار أمريكي، صرح بأن الأمريكيين كانوا يقصفون الفيتناميين رجالاً ونساءً وأطفالاً، لكنه كان يشعر بأن القصف كان من أجل غرض نبيل، وهكذا تم التوفيق والتكييف." [21]

"والصعوبة هي في تحديد ما يرونه" "إجرامياً"، خصوصاً وهم يتلقون الأوامر مجردة من بيان أسبابها ودواعيها، فهذه الدواعي والأسباب من شأن القيادة العليا وحدها، ويدخل في هذا الباب ما اشتهر بعد الحرب العالمية الثانية تحت عنوان: مجرم الحرب من هو؟ وعلى من ينطبق هذا الوصف؟ وهو تعبير شديد

[21] العنف والإنسان توماس بلاس ص 45- 46.

الغموض، يفسره كل طرف بحسب مصلحته الخاصة، والشواهد على هذا عديدة: في محاكمات نورمبرج المعروفة سنة 1947 ومثيلاتها، وفي محاكمات التطهير في فرنسا من سنة 1945 حتى 1947. وفي المحاكمات التي تتم لزعماء العهود "البائدة" من قبل زعماء العهود الناجمة عن الانقلابات والثورات العسكرية والسياسية، خصوصاً في القرن العشرين، وإذا كانت قديمة قدم الإنسان منذ أن تسلط على أخيه الإنسان. هذه الظروف القاهرة التي ترغم الإنسان على أداء أفعال ما كان يؤديها أبداً لو أنه كان مطلق الحرية. ويدخل في باب القوة القاهرة: وسائل التعذيب من أجل الاعتراف بذنوب وجرائم ربما لم يُفكر المُعذّب أبداً ولا مجرد التفكير في ارتكابها واضطراره تحت هول التعذيب الرهيب أن يُقر بها. والشواهد على هذا في العصر الحاضر لا يمكن أن يحصيها أحد، وتحدث كل ساعة في مختلف أرجاء العالم، ومن هولها وفظاعتها يرتعد المرء من مجرد ذكرها." [22]

هذه الأوامر الصارمة من قبل السلطة، وهذه المفاهيم المغروسة عن الواجب والتضحية، أو بعض المفاهيم المضللة التي تُكرس نزعة التعصب، وتحفز بعض المُضلَلين على ارتكاب أعمال عدوانية بحق الذين يخالفون معتقداتهم أو سياساتهم، وتجعل من الضحايا مجرد أشياء لا قيمة لها، وتقدم الحجج بضرورة عقابهم، إما بسبب نقص في صفاتهم البشرية، أو بسبب نقص في ذكائهم، أو بسبب انتمائهم، وغيرها من الحجج والبراهين الواهية. وهكذا فإن الخوف من العقاب في حال عدم تنفيذ الأوامر، أو الجهل بحقيقة الأمور، تجعل من بعض الأعمال العنيفة أو الحروب مُبررة لدى البعض، رغم أن العنف مهما كانت صورته ليس من المعقول تبريره.

[22] الأخلاق النظرية، ص، 229.

سارتر في كتابه "الوجود والعدم" ينفي نفياً قاطعاً عدم تحميل المقاتلين المسؤولية في الحرب فيقول: " فإذا طُلبتُ للحرب، فهذه الحرب هي حربي أنا، إنها على صورتي، وأنا استحقها، أنا استحقها أولاً لأنني كان في وسعي دائماً أن أفلت منها: بالانتحار أو بالفرار من الخدمة العسكرية. فكوني لم أفلت معناه أنني اخترتها، ربما ذلك عن ضعف أو جبن أمام الرأي العام، لأني أفضل بعض القيم على قيمة رفض القيام بالحرب، وعلى كل حال فالأمر يتعلق باختيار، وهذا الاختيار سيتكرر فيما بعد حتى نهاية الحرب. فإذا كنت قد فضلت الحرب على الموت أو العار فكل شيء كما لو كنت أحمل على عاتقي كل مسؤولية هذه الحرب، ولا شك أن غيري هم الذين أشعلوها وأعلنوها، وقد يميل المرء إلى أن يعدني مجرد شريك، لكن فكرة الاشتراك هذه ليس لها غير معنى قانوني؛ أما هنا، فلا تقوم لها قائمة علي، إنه بالنسبة لي لا توجد هذه الحرب، وأنا قررت أن توجد، ولم يكن هناك أي قسر أو إكراه، لأن القسر لا يمكن أن يكون له سلطان على الحرية، ولم يكن لدي أي عذر لأنه من خاصية الآنية أنها لا عذر لها." [23] هذا ما يراه **سارتر** بالنسبة للقتل، ولكن سارتر الفيلسوف الوجودي الذي ناضل وحمل السلاح في سبيل القضايا الإنسانية يقول: "أن الإنسان محكوم عليه بالحرية، ولكن هذه الحرية تحمل في طياتها مسؤولية فادحة، إذ إن الإنسان حين يتخذ قراراً ما أو حين يختار واحداً من الممكنات المتاحة أمامه إنما يختار نوع الوجود الذي يريد لنفسه، ويضفي على عالمه المعنى الذي يريده. وهو الذي يحدد بنفسه القاعدة والمعيار اللذين يسلك وفقاً لهما، ذلك لأن الشعور بالمسؤولية هو الضابط، وهو الضمان في عالم لا نستطيع أن نحتمي فيه بقيم تعلو علينا وتتجاوز نطاق اختيارنا الحر. ففي كل اختيار أقوم به أكون ملتزماً وأُلزم معي البشرية كلها؛ وفي كل

[23] الأخلاق النظرية ص 234.

فعل يصدر عني أحدد نوع الإنسان الذي أكونه، ونوع العالم الذي أريد أن أحيا فيه." [24] عدم الإلتزام هو سخرية من الحرية، والإنسان ليس دمية أمام أية قوة خارج نفسه، وماهية الإنسان هي ماهية أفعاله. وهذا ما أراده سارتر عندما قال بأن الحرب هي مسؤولية الكل حتى الجنود - ولكن بالطبع لم يكن سارتر يعني الجندي الملتزم المدافع عن الحقوق، أو الحارس على حدود الوطن، فهذا الجندي داخل حدود الوطن يمثل قيم تحقيق العدالة والحرية والفداء؛ ولكن حين يتم توجيه الجنود لاحتلال أراضي الآخرين وقتل المواطنين العزل، مثلاً: كما يفعل جنود الاحتلال الإسرائيلي بقصف وقتل الشعب الفلسطيني أو الشعب اللبناني، أو عندما تقصف طائرات أمريكا في دول مستقلة وبعيدة كل البعد عن حدودها على الجندي في هذه الحالة عدم الالتزام بتنفيذ أوامر القتلة. والأخطر من ذلك هو قيام بعض المقاتلين بتنفيذ أوامر قيادات بعض المجموعات الغير نظامية، أو العصابات المسلحة، فهناك فرق واسع بين الجندي النظامي وبين الجنود المرتزقة التي تقاتل على أراضي الغير، وبين من يحمل السلاح للدفاع عن النفس في وجه الاستعمار والتنكيل والسرقة، وبين من يحمله دون أن يدرك ماذا يعني حمله للسلاح. وإذا كانت أوامر هذه السلطات الطاغية التي تسعى إلى الاحتلال ستعلو في قراراتها على الشخصي، وإذا كانت بعض الأوامر خاضعة لمزاجية أشخاص من ذوي النفوس المريضة أو المتعطشة لسفك الدماء، فعلينا التحرر من هذه الأوامر.

[24] جدلية العلاقة بين الفلسفة والأدب، ص 156.

تأثير السلطة

" قام فريق من جامعة ييل، برئاسة ستانلي ميلغريم،بتجربة كانت بأهميتها وريادتها في علم النفس السلوكي كتجارب فستنجر، وقد اهتم فريق ييل بدراسة أمر السلطة وقدرة الأفراد على إيقاع الألم بالآخرين. وكان المختبر الذي أُجريت فيه تجارب الفريق مزيناً بصورة لجندي وقد تدلت قدماه في خندق مليء بالجثث والسيجارة بين شفتيه بعدم اكتراث، والبندقية مستقرة عرضاً في حضنه. وكانت النتيجة التي توصلت إليها تجارب ميلغريم تتلخص بأن أنماط السلطة الموروثة الموجودة في ثقافة مجتمعنا يمكن أن تُستخدم لبث العنف في نفوس أناس هم اعتيادياً من الذين يشعرون بالمسؤولية إلى أعلى حد ، كما أنهم من الذين يتقاضون أجراً حسناً جداً. وكان المشاركون بالتجارب من أناس عُرفوا بالهدوء والصلابة، وكانوا في حقيقة الأمر من خبراء الرياضيات العليا في شركات التأمين على الحياة الموجودة قرب جامعة ييل.

إن المشاركون في هذه التجربة نفذوا أوامر العالِم القائم بالتجربة بدون تردد ، وهي القيام برفع درجة الفولتيه الكهربائية التي تصعق الطالب كلما أخفق في الإجابة على سؤال من الأسئلة، نفذوا الأوامر تماماً كما أمرهم القائم على التجربة، ولم يلتفت هؤلاء المشاركون في التجربة إلى الناحية الإنسانية أو الأخلاقية، ولم يهتموا لكون الطالب يتألم أو يتأذى، بل كان تركيزهم فقط على تنفيذ الأوامر الموجهة لهم بدقة.

أولئك الذين حصروا أنفسهم في أوضاعهم في مصطلحات لغاتهم، في أنماط حياتهم المهنية، بحيث لم يعودوا قادرين على النظر إلى الخارج، والشعور بما يجري من حولهم، ناهيك عن رؤيته. إننا لا يمكن أن ننظر إلى أنفسنا كأشخاص أخلاقيين ما لم نتطلع إلى خارج محيطنا لتفحص الشقاء الموجود

حولنا. لذلك فإنه من غير الكافي أن يكون المرء من العلماء ذوي العلم والبحوث، أو أن يكون من المدراء الناجحين المقتدرين، إنه من الضروري أن يكون المرء شخصاً سوياً موجوداً في وضع اجتماعي معين مع مسؤوليات تجاه مجتمعه وتجاه نفسه." [25] وقد اتضح من خلال التجارب والوقائع أن العوامل الاجتماعية والثقافية، أو السلطة يمكن أن تقود إلى قيام الإنسان بتصرف غير متوقع. ولا يمكن أن يكون هناك قواعد عامة للسلوك تنطبق على كل الأزمنة أو الظروف.

[25] الصفحة الجديدة، ص، 57- 58.

Openikan.com